

قرارات

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

قرار وزاري رقم ٥٧٩ لسنة ٢٠١٦

بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢٧

باعتماد التخطيط والتقييم لقطعة الأرض رقم (٥) بمساحة ١٧,٧ فدان

المخصصة للشركة السعودية المصرية للتنمية

لإقامة مشروع عمراني متكمال بمنطقة القرى السياحية

بمدينة دمياط الجديدة

وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

ورئيس مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة؛

وعلى قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولا تحته التنفيذية؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ٢٠٠٦ بتشكيل مجلس إدارة هيئة

المجتمعات العمرانية الجديدة؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٩ لسنة ٢٠١٥ بتشكيل مجلس الوزراء؛

وعلى القرار الوزاري رقم (٢٣٢) بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٧ بشأن اعتماد القواعد

والاشتراطات البنائية المؤقتة لمناطق المخططات التفصيلية بالمدن والمجتمعات العمرانية الجديدة

وفقاً لأحكام قانون البناء رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولا تحته التنفيذية والمتضمن الاشتراطات البنائية

للقرى السياحية بالساحل الشمالي الغربى ومدينة دمياط الجديدة؛

وعلى كتاب السيد لواء أ. ح. أمين عام مجلس الوزراء رقم (١٧٧٩٦-٥)

بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٣٠ بشأن القرارات الصادرة عن المجموعة الوزارية الاقتصادية

المعقدة برئاسة السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء، بجلسته بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٣

بالمواقة على نقل أصول بعض قطع الأراضي من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة

إلى وزارة المالية لزيادة حصة الجانب المصرى في رأس مال الشركة السعودية للتنمية؛

وعلى كتاب السيد المهندس نائب رئيس الهيئة لقطاع الشئون العقارية والتجارية رقم (٢٩٣) بتاريخ ٢٠١٤/٥/١٢ بشأن موافقة اللجنة العقارية الرئيسية بجلستها رقم (٢٤) في ٢٠١٤/٥/١١ على تحديد سعر المتر المربع من قطع الأراضي المقترن إياها للشركة المصرية السعودية للتعهير لإقامة مجتمع عمرانى متكملاً بمدن القاهرة الجديدة ودمياط الجديدة وبرج العرب الجديدة وأسيوط الجديدة :

وعلى كتاب السيد لواء أ. ح. أمين عام مجلس الوزراء رقم (٩٢٧٥-٥) بتاريخ ٢٠١٤/٦/٣٠ بشأن القرارات الصادرة عن اجتماع مجلس الوزراء بجلسته رقم (١) بتاريخ ٢٠١٤/٦/٢٥ قرار رقم (٤٥/١٤/٦/١١) بالموافقة على نقل أصول بعض قطع الأرضي من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة إلى وزارة المالية لزيادة حصة الجانب المصرى في رأس مال الشركة السعودية المصرية للتعهير :

وعلى كتاب السيد وزير المالية رقم (١٢٧٨) بتاريخ ٢٠١٤/٩/١٨ بمعرفة وزارة المالية على نقل أصول بعض قطع الأرضي بمدن (القاهرة الجديدة ٦٨ فدانًا - دمياط الجديدة ١٧,٧ فدان - أسيوط الجديدة ١١,٣٣ فدان) من موازنة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة إلى وزارة المالية لزيادة حصة الجانب المصرى في رأس مال الشركة السعودية المصرية للتعهير :

وعلى كتاب السيد وزير المالية رقم (١٤٨٤) بتاريخ ٢٠١٤/١١/١١ بشأن ترتيب الأوضاع المالية لهذا الموضوع بأن تتم المحاسبة المالية بين وزارة المالية وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وفقاً لنظام نقل الأصول وطبقاً لشهادة صادرة بذلك من الجهاز المركزى للمحاسبات :

وعلى محضر استلام قطعة الأرض رقم (٥) بمنطقة القرى السياحية بمدينة دمياط الجديدة المحرر بتاريخ ٢٠١٤/١١/١٦ بين الجهاز وممثل الشركة بمساحة ٢٧٤٣٤ م٢ ، بما يعادل ١٧,٧ فدان :

وعلى مذكرة السيد وزير المالية المعروضة على السيد المهندس رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/١٢٣ لإعادة عرض موضوع تخصيص الأراضي عاليه على مجلس الوزراء لدخول هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بالحصة العينية من الأراضي المشار إليها عاليه للمساهمة في زيادة رأس مال الشركة السعودية المصرية للتعمير بدلاً من وزارة المالية؛ وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (٢٢/٢٠١٥/١٢٨) بتاريخ ٢٠١٥/١/٢٢ بالموافقة على المذكرة المعروضة من السيد أ. وزير المالية بتاريخ ٢٠١٥/١٢٣؛ وعلى كتاب قطاع الشئون العقارية والتجارية رقم (٢٨٠) بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٢ بشأن موافقة اللجنة العقارية الرئيسية بجلستها رقم (١٣) بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٢ على منح الشركة السعودية المصرية للتعمير مهلة (٣) أشهر لتقديم المستندات الازمة لاستصدار القرار الوزاري للمشروع وفي حالة الالتزام تستكمل إلى (٦) أشهر لاستخراج القرار الوزاري والترخيص؛

وعلى موافقة السيد أ. د. م. الوزير بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٠ على العرض على مجلس إدارة الهيئة على دخول الهيئة بحصة عينية بالأراضي المشار إليها وتحل قيمة الزيادة المطلوبة من الحكومة المصرية في رأس مال الشركة السعودية المصرية للتعمير وذلك مقابل أسهم بقيمة هذه الأرضي تكون مملوكة للهيئة؛

وعلى كتاب قطاع الشئون العقارية والتجارية رقم (٢٠٨٤٤) بتاريخ ٢٠١٥/٦/١٤ والذي يفيد أنه بالعرض على مجلس إدارة الهيئة بجلسته رقم (٨٤) بتاريخ ٢٠١٥/٥/٦ تمت الموافقة على دخول هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بحصة عينية بالأراضي التي تتمثل قيمة الزيادة المطلوبة من الحكومة المصرية في رأس مال الشركة السعودية المصرية للتعمير وذلك مقابل أسهم بقيمة هذه الأرضي تكون مملوكة للهيئة والموافقة على تسجيل كامل الأرضي للشركة؛

وعلى الطلب المقدم من السادة الشركة السعودية المصرية للتعمير الوارد برقم (٤٨٠٦٢) بتاريخ ٢٠١٥/٧/٢ والمرفق به لوحة الموقع العام لمشروع الشركة على قطعة الأرض رقم (٥) بمنطقة القرى السياحية شرق مدينة دمياط الجديدة لاستصدار القرار الوزاري لمشروع الشركة؛ وعلى الطلب المقدم من السادة المكتب الهندسى (سباين) للعمارة والتخطيط البيئي مفوضاً عن السادة الشركة السعودية المصرية للتعمير الوارد برقم (٤٨٢٦٤) بتاريخ ٢٠١٥/٧/٨ والمرفق به بعض المستندات الازمة لاستصدار القرار الوزاري؛ وعلى كتاب قطاع الشئون العقارية والتجارية رقم (٢٨٤٨٠) بتاريخ ٢٠١٥/٨/٢٣ مرفقاً به البروتوكول الموقع بين حكومة جمهورية مصر العربية والملكة العربية السعودية بشأن الموافقة على زيادة رأس مال الشركة السعودية المصرية للتعمير على هيئة حصة عينية ممثلة في ثلاثة قطع أرض بمساحة ١٠٠ فدان بكل من مدن القاهرة الجديدة ودمياط الجديدة وأسيوط الجديدة وطلب استكمال إجراءات استصدار القرارات الوزارية لقطع الأرض عاليه في ضوء هذا البروتوكول؛

وعلى الطلب المقدم من السادة الشركة السعودية المصرية للتعمير الوارد برقم (٤١٠٢٨٦) بتاريخ ٢٠١٥/٩/٦ لزيادة الكثافة السكانية بقطعة أرض بمدينة دمياط الجديدة لإقامة قرية سياحية عليها لتكون ٥٥ فرداً / فدان بدلاً من ٣٠ فرداً / فدان؛ وعلى كتاب قطاع التنمية وتطوير المدن رقم (٣٥٣٥٤) بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٢ والذي يفيد بأن المرافق بالمنطقة تتحمل كثافة بواقع ٥٥ فرداً / فدان بدلاً من ٣٠ فرداً / فدان؛ وعلى كتاب السيد د. محاسب نائب رئيس الهيئة لقطاع الشئون المالية والإدارية رقم (٦٢٦٥) بتاريخ ٢٠١٦/٢/١٤ بشأن المستندات المقدمة من السادة الشركة السعودية المصرية للتعمير والازمة للدراسة الاقتصادية لمشروع الشركة بقطعة الأرض عاليه بمدينة دمياط الجديدة والمتنهى إلى التنبه باللازم في ضوء المستندات المقدمة وطبقاً للقواعد؛

وعلى كتاب قطاع التنمية وتطوير المدن رقم (٢١٦٥٩) بتاريخ ٢٠١٦/٥/٢٢ والذى يفيد بأنه طبقاً لكتاب جهاز مدينة دمياط الجديدة رقم (٣٢٠٥) بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٧ فإن طاقة الأعمال المنفذة بأخذ المياه تستوعب تلك الزيادة وأنه لا مانع من زيادة الكثافات بمنطقة القرى السياحية شرق المدينة من ٣٠ ش / ف إلى ٥٥ ش / ف وذلك على أن يتم تنفيذ الأعمال المطلوبة لتوسيعات محطة التنقية وتدعميات الخطوط طبقاً لراحل الإشغال المختلفة وعلى ضوء توصيات تقرير الازان الهيدروليكي المعد من قبل استشاري المدينة : وعلى ما يفيد سداد المصارييف الإدارية المستحقة بتاريخ ٢٠١٦/٥/٢٥ نظير استصدار القرار الوزارى للمشروع عاليه :

وعلى كتاب قطاع التخطيط والمشروعات للسيد المهندس مساعد نائب رئيس الهيئة لقطاع التنمية وتطوير المدن (للمرافق) رقم (٣٠٣٠٤) بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦ للإفادة عن قيمة العلاوة المستحقة لتدعميم شبكات وخطوط المرافق الرئيسية بمدينة دمياط الجديدة لزيادة الكثافة السكانية بمنطقة القرى السياحية شرق بالمدينة طبقاً لكتاب جهاز المدينة رقم (٣٦٤٠) في ٢٠١٦/٦/١١ :

وعلى الطلب المقدم من السادة الشركة السعودية المصرية للتعمير الوارد برقم (٤٩٦٣٥) بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢٩ مرفقاً به النسخ النهائية للمخطط التفصيلي لمشروع الشركة بقطعة أرض بمدينة دمياط الجديدة لإقامة قرية سياحية ، وكذا تعهد الشركة بسداد العلاوة التى تقررها اللجان المختصة بالتعمير بالهيئة نتيجة إضافة نشاط الفندق بمنطقة الخدمات رقم (١) بالمشروع : وعلى كتاب جهاز مدينة دمياط الجديدة رقم (٤٤٨٦) بتاريخ ٢٠١٦/٧/٣ مرفقاً به النسخ النهائية للمشروع بعد المراجعة والتوفيق :

وعلى كتاب السيد المهندس مساعد نائب رئيس الهيئة لقطاع التنمية وتطوير المدن (للمرافق) رقم (٣٦٠١٩) بتاريخ ٢٠١٦/٨/٣١ والذى يفيد بتحديد التكاليف المطلوبة لأعمال المرافق فقط التى سيتم تدعيمها والتى تم احتسابها طبقاً للتکاليف التقديرية المعتمدة من الجهاز المركزى للمحاسبات طبقاً لما ورد من جهاز مدينة دمياط الجديدة لزيادة الكثافة السكانية بمشروع الشركة السعودية المصرية للتعمير بمنطقة القرى السياحية بدون أعمال شبكات الكهرباء بواقع ٢٣٢ج / م^٢ :

وعلى كتاب قطاع التخطيط والمشروعات رقم (٣٦٠٦٥) بتاريخ ٢٠١٦/٨/٣١ بشأن مطالبة الشركة بقيمة ١٧٠٩٨٢ جنيهاً (فقط وقدره مليون وسبعمائة وتسعهآلاف وثمانمائة وعشرون جنيهاً مصرىاً لا غير) وذلك قيمة التكاليف المطلوبة لأعمال المرافق فقط التي سيتم تدعيمها والتي تم احتسابها طبقاً للتکاليف التقديرية المعتمدة من الجهاز المركزي للحسابات نتيجة زيادة الكثافات السكانية بمشروع الشركة عاليه بمنطقة القرى السياحية بالمدينة وبدون شبكات الكهرباء؛

وعلى موافقة الشركة الواردة برقم (٤١٢٨٥) بتاريخ ٢٠١٦/٩/٤ على سداد مبلغ ١٧٠٩٨٢ جنيهاً طبقاً للمطالبة عاليه نظير الأعمال المطلوبة لتدعم أعمال المرافق والتي تخصل مشروع الشركة بمنطقة القرى السياحية لزيادة الكثافة السكانية المطلوبة؛ وعلى جدول عدم المانعة الموقع من كافة قطاعات الهيئة والإدارة القانونية؛ وعلى الموافقة الفنية لقطاع التخطيط والمشروعات بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وجهاز مدينة دمياط الجديدة بعد مراجعة المستندات والرسومات المقدمة من السادة الشركة السعودية المصرية للتعمير لمشروعها بقطعة الأرض رقم (٥) بمساحة ١٧,٧ فدان لإقامة مشروع عمرانى متكملاً بمنطقة القرى السياحية بمدينة دمياط الجديدة وفقاً لأحكام قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولاتحته التنفيذية والقرار الوزارى رقم ٢٣٢ لسنة ٢٠٠٩؛

وعلى مذكرة السيدة المهندسة نائب رئيس الهيئة لقطاع التخطيط والمشروعات بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢٠ المنتهية بطلب الموافقة على اعتماد الكثافة السكانية للمشروع لتصبح ٥٥ فرداً / فدان وبعد سداد العلاوات المقررة واستصدار القرار الوزارى المعروض؛

قرار:

مادة ١ - يعتمد تخطيط وتقسيم قطعة الأرض رقم (٥) بمساحة ١٧,٧ فدان ، بما يعادل ٣٤٧٤م^٢ (فقط أربعة وسبعين ألفاً وثلاثمائة وأربعون متراً مربعاً لا غير) والمحصصة للشركة السعودية المصرية للتعهير لإقامة مشروع عمرانى متكملاً بمنطقة القرى السياحية بمدينة دمياط الجديدة ، وذلك طبقاً للحدود الموضحة على الخريطة المرفقة بهذا القرار والتى تعتبر جميعها مكملة لهذا القرار .

مادة ٢ - تلتزم الشركة بعدم البدء فى تسويق العقارات إلا بعد موافقة الهيئة ، وفي حالة مخالفة ذلك يتم إلغاء القرار واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة .

مادة ٣ - تلتزم الشركة بالتعهد المقدم منها بسداد العلاوة التى تقررها اللجان المختصة بالتسعير بالهيئة لإضافة نشاط الفندق بمنطقة الخدمات رقم (١١) بالمشروع وفي حالة عدم السداد تعتبر الموافقة ملغية وكأن لم تكن .

مادة ٤ - تلتزم الشركة بموافقة الواردة منها على سداد مبلغ ٩٨٢٠ جنيهاً نظير الأعمال المطلوبة لتدعم أعمال المرافق والتى تخص مشروع الشركة بمنطقة القرى السياحية لزيادة الكثافة السكانية للمشروع .

مادة ٥ - تلتزم الشركة بقيود الارتفاع المحددة من وزارة الدفاع (١٣م) وبما لا يتجاوز الاشتراطات البنائية المسموح بها .

مادة ٦ - تلتزم الشركة بتقديم الرسومات التنفيذية والمواصفات الفنية لأعمال شبكات المرافق فى إطار المخطط المقدم والمساحة المتعاقد عليها والبرنامج الزمني المعتمد لدراستها واعتمادها من الهيئة قبل البدء فى التنفيذ ، على أن تلتزم الشركة بتنفيذ كامل مبانى المشروع وفق البرنامج الزمني المعتمد خلال ثلاث سنوات من تاريخ صدور القرار الوزارى باعتماد التخطيط والتقسيم ، وفي حالة الإخلال بهذا الالتزام تتخذ الإجراءات القانونية .

مادّة ٧ - تلتزم الشركة بموافاة جهاز المدينة المختص بالمستندات الازمة لاستخراج التراخيص الازمة طبقاً لأحكام قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية .

مادّة ٨ - تلتزم الشركة بتنفيذ المشروع على المساحة المتعاقد عليها الواردۃ بالمادّة (١) من هذا القرار وذلك بعد استخراج التراخيص الواردۃ بالمادّة (٦) من هذا القرار ووفقاً للشروط المرفقة .

مادّة ٩ - تلتزم الشركة باستخدام أنظمة السخانات الشمسية لتغذية الوحدات بالمياه الساخنة .

مادّة ١٠ - يُحظر على الشركة صرف مياه الصرف الصحي في البحر .

مادّة ١١ - تلتزم الشركة بتدبير وسيلة لتجمیع القمامۃ والتخلص منها بطريقة صحيحة .

مادّة ١٢ - تلتزم الشركة بتوفیر أماكن انتظار للسيارات طبقاً للشروط المرفقة بالقرار وفقاً للكود المصري للجراجات .

مادّة ١٣ - يُنشر هذا القرار في الواقع المصرية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ، وعلى جميع الجهات المختصة تنفيذه كل فيما يخصه .

وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

ورئیس مجلس إدارة هیئة المجتمعات العمرانية الجديدة

أ. د. مهندس / مصطفى كمال مدبولي

الشروط المرفقة بالقرار الوزاري

ال الصادر باعتماد المخطط العام لمشروع الشركة السعودية المصرية للتعهير

بمساحة ١٧,٧ فدان بقطعة الأرض رقم (٥)

بمنطقة القرى السياحية شرق بمدينة دمياط الجديدة

بغرض إنشاء مشروع عمرانى متكملاً

مساحة المشروع :

إجمالي مساحة قطعة الأرض المخصصة للمشروع ١٧,٧ فدان ، أي ما يعادل ٢٧٤٣٤ م^٢ .

مكونات المشروع :

١ - تبلغ المساحة المخصصة للأراضي السكنية ١١,٧ فدان ، بما يعادل ٥٢٩٨٤٦ م^٢ ،

وتشكل نسبة (١٥,٤٪) من إجمالي مساحة أرض المشروع مقسمة كالتالى :

(أ) مساحة الأراضي المخصصة للاستعمال السكنى (عمارات) ٤ أفدنة ،

بما يعادل ١٦٧٨٢ م^٢ ، وتشكل نسبة (٢٢,٥٪) من إجمالي مساحة أرض المشروع .

(ب) مساحة الأراضي المخصصة للاستعمال السكنى (تاون هاوس) فدانان ،

بما يعادل ٠,٥٤٠ م^٢ ، وتشكل نسبة (١١,٣٪) من إجمالي مساحة أرض المشروع .

(ج) مساحة الأراضي المخصصة للاستعمال السكنى (فيلات) ١١,١ فدان ،

بما يعادل ٤٦٦٢ م^٢ ، وتشكل نسبة (٦,٢٪) من إجمالي مساحة أرض المشروع .

٢ - تبلغ المساحة المخصصة لأراضي الخدمات ٢,١٢ فدان ، أي ما يعادل ٢٨٩٢ م^٢ ،

وتشكل نسبة (١٪) من إجمالي مساحة أرض المشروع .

٣ - تبلغ مساحة الأراضي المخصصة للمناطق الخضراء ٤,٤ فدان ،

بما يعادل ٥١٨٧٢٨ م^٢ ، وتشكل نسبة (٢٥,٢٪) من إجمالي مساحة أرض المشروع .

٤ - تبلغ مساحة الأراضي المخصصة للطرق الداخلية ٣,٢٥ فدان ، بما يعادل ٣١٣٦٣ م^٢ ،

وتشكل نسبة (١٨,٣٪) من إجمالي مساحة أرض المشروع .

٥ - تبلغ مساحة الأراضي المخصصة للطرق الخارجية ٧٧,٠ فدان ، بما يعادل ٣٢١٥ م^٢ ،

وتشكل نسبة (٤,٣٪) من إجمالي مساحة أرض المشروع .

الاشتراطات البنائية لمناطق الإسكان :

- ١ - إجمالي المساحات المبنية المسموح بها بالمشروع لا يزيد عن (٢٢٪) من إجمالي مساحة المشروع (إسكان «٢٠٪» + خدمات «٢،٥٪»).
- ٢ - نسبة أراضي الإسكان لا تزيد عن (٥٪) من إجمالي مساحة المشروع.
- ٣ - الكثافة السكانية المسموح بها بالمشروع لا تزيد عن ٥٥ فرداً / فدان طبقاً لموافقة قطاع التنمية وتطوير المدن بالكتاب رقم (٢١٦٥٩) في ٢٠١٦/٥/٢٢ وشرط سداد الشركة لقيمة العلاوة التي تقررها اللجان المختصة بالهيئة نظير تدعيم شبكات وخطوط المرافق الرئيسية بالمدينة طبقاً لكتاب الجهاز رقم (٣٦٤٠) في ٢٠١٦/٦/١١ وشرط قيام الشركة بسداد مبلغ وقدره ١٧٠٩٨٢٠ جنيهاً (فقط وقدره مليون وسبعمائة وتسعة آلاف وثمانمائة وعشرون جنيهاً مصرياً لا غير) وذلك قيمة التكاليف المطلوبة لأعمال المرافق التي سيتم تدعيمها طبقاً لكتاب السيد المهندس مساعد نائب رئيس الهيئة لقطاع التنمية وتطوير المدن رقم (٣٦٠١٩) في ٢٠١٦/٨/٣١ بشأن التكاليف المطلوبة لأعمال المرافق التي سيتم تدعيمها فقط وبدون شبكات الكهرباء، والتي تم احتسابها طبقاً للتکاليف التقديرية المعتمدة من الجهاز المركزي للمحاسبات طبقاً لما ورد من جهاز المدينة، وطبقاً للتعهد المقدم من الشركة والوارد برقم (٤١٢٨٥٠) في ٢٠١٦/٩/٤ لسداد المبالغ المستحقة بعاليه.
- ٤ - إجمالي مساحة منطقة الخدمات من (٨٪) إلى (١٢٪) من إجمالي مساحة المشروع.
- ٥ - يتم توفير مكان انتظار بمعدل مكان انتظار لكل وحدة سكنية وبما لا يتعارض مع الكود المصري للجراجات ، وبالنسبة للخدمات يتم توفير مكان انتظار بمعدل مكان لكل ٢٥ م٢ مبانٍ مغلقة بالخدمات وبما لا يتعارض مع الكود المصري للجراجات .

- ٦ - يتم ترك مسافة لا تقل عن ٦م من جميع الجهات حتى حد المباني .
- ٧ - يتم ترك مسافة لا تقل عن ٠٥م بين العمارات وفيلات أى مشروع مجاور - إن وجد - .
- ٨ - يتم ترك مسافة لا تقل عن ٦م بين أرض الإسكان وأرض الخدمات .
- ٩ - تلتزم الشركة بمسئوليتها عن توفير المياه المعالجة لزوم حمامات السباحة وأعمال تنسيق الموقع .
- أولاً - أراضي إسكان العمارات :**
- مساحة الأراضي المخصصة للاستعمال السكنى (عمارات) ٤ أفدنة ، بما يعادل ١٦٧٨٢م^٢ ، وتمثل نسبة (٢٢,٥٧٪) من إجمالي مساحة أرض المشروع طبقاً لجدول النماذج المعاشرة التالي :

النوع	الجهة	مساحة اليارات		الجهة	مساحة اليارات	الجهة	مساحة اليارات	الجهة	مساحة اليارات
		الإجمالية	الأرض		الإجمالية		الأرض		
أرضي + دور	دور	٤٦	٤٦	دور	٢٧٤٣	دور	٤٦٦	دور	٣٣٣
أرضي + دور	دور	٤٦	٤٦	دور	٢٣٦	دور	١١٣	دور	٢٣٦
أرضي + دور	دور	٤٦	٤٦	دور	٢٩٦	دور	١١٦	دور	٢٩٦
		١٣٦				٧٣٣			

الاشتراطات البنائية للعمارات :

- ١ - لا تزيد المساحة المبنية بالدور الأرضي على قطعة الأرض (F. P) عن (٤٥٪) من مساحة قطعة الأرض .
- ٢ - ارتفاع العمارت (أرضي + دور واحد) ما عدا الصف الأخير الموازي للطريق المخارجي (أرضي + ٣ أدوار متكررة) بعد أقصى ١٣م ، وبما لا يتعارض مع قيود الارتفاع المقررة من القوات المسلحة بالمنطقة .

٣ - الردود : يتم ترك مسافة لا تقل عن ٨م بين العمارت السكنية وبعضاً وفى حالة عدم وجود فتحات يتم ترك مسافة لا تقل عن ٦م بين هذه الواجهات طبقاً لموافقة اللجنة الرئيسية للتخطيط والمشروعات بجلستها رقم (٧) لشهر يوليو لسنة ٢٠١٥

بحضر رقم (٦) في ٢٠١٥/٧/٧

٤ - الالتزام بتوفير مكان انتظار سيارات للعمارات بواقع سيارة لكل وحدة سكنية وبما لا يتعارض مع الكود المصرى للجراجات .

ثانياً - أراضي إسكان الفيلات المتصلة (تاون هاوس) :

مساحة الأرض المخصصة للاستعمال السكنى (تاون هاوس) فدانان ، بما يعادل ٥٠٢٨٤م^٢ ، وتمثل نسبة (١١.٣١٪) من إجمالي مساحة أرض المشروع طبقاً لجدول النماذج المعمارية للتاون هاوس التالي :

الرقم	الإجمالي عدد الوحدات	نوع الوحدات	بيانات التوزيع		النسبة المئوية (%)	النوع	النوع	نوع التوزيع
			أرض	متفرز				
الأرضي + اول	٩٦	٩٦	٤	٩٢	٤٨%	٣٧	٣	٣٧
	٩٦	٩٦	١	٩٥	٨٣%	٤٦	٢	٤٦
	١٢	١٢	١	١١	٩٢%	٣٦	٢	٣٦
	٧	٧	٣	٤	٥٧%	٣٦	١	٣٦
الإجمالي			٣٣٦					

ثالثاً - أراضي إسكان الفيلات :

مساحة الأرض المخصصة للاستعمال السكنى (فيلا) ١١ فدان ، بما يعادل ٦٦٢م^٢ ، وتمثل نسبة (٦.٢٧٪) من إجمالي مساحة أرض المشروع :

الرقم	الإجمالي عدد الوحدات	نوع الوحدات	بيانات التوزيع		النسبة المئوية (%)	النوع	النوع	نوع التوزيع
			أرض	متفرز				
الأرضي + اول	٣٧	٣٧	٤	٣٣	٩٪	٣٦	١	٣٦
	٣٧	٣٧	٤	٣٣	٩٪	٣٦	١	٣٦
الإجمالي								

الاشتراطات البنائية للأراضي التاون هاوس والفيلات :

- ١ - النسبة البنائية (F. P) لا تزيد عن (٤٠٪) من مساحة قطعة الأرض .
- ٢ - أقصى ارتفاع لجميع مباني الفيلات والتاون هاوس (أرضي + أول فقط) ، وبما لا يتعارض مع قيود الارتفاع المقررة من القوات المسلحة بالمنطقة .
- ٣ - الردود : أمامى ٤ أمتار ، خلفى ٦ أمتار ، جانبي ٣ أمتار .
- ٤ - الالتزام بتوفير مكان انتظار سيارات للفيلات والتاون هاوس بواقع سيارة لكل وحدة وبما لا يتعارض مع الكود المصرى للجراجات .

الاشتراطات البنائية للأراضي المخصصة للخدمات :

تبلغ المساحة المخصصة للأراضي الخدمات ٢,١٢ فدان ، أي ما يعادل ٨٩٢ م^٢ ، وتشكل نسبة (١٢٪) من إجمالي مساحة أرض المشروع ، وطبقاً للأنشطة والاشتراطات المحددة بالجدول التالي :

الردود	النسبة البنائية	الارتفاع	المساحة		النشاط	المنطقة
			فدان	م ^٢		
٦ أمتار من جميع الجهات	٦٢٠	أرضي + دورين	٢,٠٩٤	٨٧٩٧	فندق	منطقة خدمات (١)
	٦٢٠	وفقاً لاشتراطات المباني الدينية بالهيئة	٠,٠٢٢	١٠٥	مسجد	منطقة خدمات (٢)
-	-	دور أرضي فقط	٠,٠٠٢	١٨	غرف أمن	منطقة خدمات (٢)
-	-	-	٢,١٢	٨٩٢٠		الإجمالي

- ١ - يتم الالتزام بالاشتراطات البنائية (نسبة بنائية - ارتفاع - ردود إلخ) لكل نشاط طبقاً للاشتراطات الجارى تطبيقها بالهيئة بالمشروعات الاستثمارية .
- ٢ - تلتزم الشركة بسداد العلاوة التى تقررها اللجان المختصة بالهيئة نظير إقامة نشاط فندق بمنطقة الخدمات رقم (١) بالمشروع .
- ٣ - ارتفاع المسجد طبقاً لاشتراطات المباني الدينية المعول بها بالهيئة .
- ٤ - يتم توفير موقف انتظار سيارة لـ كل ٢٥ م^٢ مبانٍ مغلقة بالخدمات وبالنسبة للخدمات ذات الطبيعة الخاصة يتم توفير أماكن انتظار سيارات وفقاً للمعدلات التخطيطية المعول بها وبما لا يتعارض مع الكود المصرى للجراجات .

جدول إجمالي المساحات المبنية بالمشروع :

النشاط	المساحة (F. P) م ^٢	النسبة البنائية	ملاحظات
اسكان	٧٠٠٢	% ١٠,١٦	عقارات
	١٨٠٠	% ٢,٤٢	فيلات
	٢٣٦١	% ٣,٥٢	تاون هاوس
اجمالي المساحات المبنية للإسكان (F. P)			
اجمالي المساحات المبنية للخدمات (F. P)			

الاشتراطات العامة

- ١ - إجمالي المساحات المبنية المسموح بها بالمشروع لا يزيد عن (٢٢٪، ٥٪) من إجمالي مساحة المشروع (إسكان «٢٠٪» + خدمات «٢،٥٪»).
- ٢ - يبلغ أقصى ارتفاع للمبانى السكنية للعمارات بالصف الأخير بالمشروع (أرضى + ٣ أدوار متكررة) وبالنسبة للعمارات (عدا الصف المواجه للطريق المارجى) والفيلات التاون هاوس داخل المشروع يبلغ الارتفاع (أرضى + أول فقط) وبما لا يتعارض مع قيود الارتفاع المقررة من القوات المسلحة بالمنطقة (١٣م) وطبقاً للكثافة السكانية الإجمالية للمشروع .
- ٣ - يتم الالتزام بالاشتراطات البنائية لمنطقة الخدمات (نسبة بنائية - ارتفاع - ردود) لكل نشاط على حدة وطبقاً لموقع منطقة الخدمات والاشتراطات الجارى تطبيقها بالهيئة .
- ٤ - لا يسمح باستخدام الأرض فى غير الغرض المخصصة له ولا يسمح بالأنشطة الملوثة للبيئة .
- ٥ - يسمح بإقامة أدوار البدرومات بجميع المبانى لتوفير أماكن الانتظار المطلوبة بالمشروع بدون أدنى مسئولية على الجهاز بشأن توصيل المرافق لدور البدروم بأى مبنى .
- ٦ - لا يجوز إقامة أية منشآت فى مناطق الردود .
- ٧ - تم حساب عدد السكان للفندق لحساب الكثافة السكانية المسموح بها للمشروع طبقاً لما ورد بالقرار الوزارى رقم ٤٤٢ لسنة ٢٠٠٩ كما يلى :

(فرداً لكل غرفة × عدد الغرف × ٨ ، «معدل إشغال للفندق») .

- ٨ - الكثافة السكانية المسموح بها بالمشروع لا تزيد عن ٥٥ فرداً / فدان طبقاً لموافقة قطاع التنمية وتطوير المدن بالكتاب رقم (٢١٦٥٥) في ٢٠١٦/٥/٢٢ ، ويشرط سداد الشركة لقيمة العلاوة التى تقررها اللجان المختصة بالهيئة نظير تدعيم شبكات وخطوط المرافق الرئيسية بالمدينة طبقاً لكتاب الجهاز رقم (٣٦٤٠) في ٢٠١٦/٦/١١

ويشرط قيام الشركة بسداد مبلغ وقده ١٧٠٩٨٢٠ جنيهاً (فقط وقده مليون وسبعمائة وتسعة آلاف وثمانمائة وعشرون جنيهاً مصرياً لا غير) وذلك قيمة التكاليف المطلوبة لأعمال المرافق التي سيتم تدعيمها طبقاً لكتاب السيد المهندس مساعد نائب رئيس الهيئة لقطاع التنمية وتطوير المدن رقم ٢٠١٦/٨/٣١ (٣٦٠١٩) في شأن التكاليف المطلوبة لأعمال المرافق التي سيتم تدعيمها فقط وبدون شبكات الكهرباء والتي تم احتسابها طبقاً للتكلفة التقديرية المعتمدة من الجهاز المركزي للمحاسبات طبقاً لما ورد من جهاز المدينة وطبقاً للتعهد المقدم من الشركة والوارد برقم (٤١٢٨٥٠٤) في ٢٠١٦/٩/٤ لسداد المبالغ المستحقة بعاليه .

٩ - تلتزم الشركة بمسئوليتها عن توفير المياه المعالجة لزوم حمامات السباحة وأعمال تنسيق الموقع .

١٠ - مراقب الخدمات بدور السطح : هي الملحقات التي بنيت أعلى سطح البناء مثل : آبار السلالم والخزانات والغرف الخدمية التي لا تكون في مجموعها وحدة سكنية بل تكون تابعة في استعمالها لباقي وحدات البناء المقفلة المصحح بها ، على ألا تزيد في مجموعها عن (٢٥٪) من مسطح الدور الأرضي للمباني السكنية ، و(١٠٪) من المساحة المبنية بالدور الأرضي لمباني الخدمات ووفقاً لاشتراطات الهيئة والمادة (١٠٤) من اللائحة التنفيذية لقانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاتها .

١١ - تتولى الشركة السعودية المصرية للتعمير على نفقتها الخاصة تصميم وتنفيذ شبكات المرافق الداخلية من : (مياه وصرف صحي ورئيسي وكهرباء وتليفونات وغاز) وتوصيلها بالمباني وذلك طبقاً للرسومات المعتمدة من الهيئة مع ربط الشبكات الداخلية بالشبكة الرئيسية ، هذا ومن المعلوم أنه يتم تحديد المقتنات المطلوبة من : (مياه - صرف صحي - كهرباء - تليفونات) طبقاً للقواعد المعمول بها بالهيئة وأن تقوم الشركة بتشغيل وصيانة المرافق الداخلية بكافة أنواعها لحين تسليمها إلى الجهات المعنية .

- ١٢ - تتولى الشركة على نفقتها الخاصة تنسيق الموقع من ممرات وشبكة الري وأعمدة الإنارة الداخلية لممرات المشاة وتنفيذ البردورات والأرصفة والتبليطات والزراعة والتشجير والأعمال الصناعية والتكسيات وخلافه .
- ١٣ - تتولى الشركة على نفقتها الخاصة تنفيذ الطرق الداخلية ورصفها طبقاً للرسومات والمواصفات المعتمدة من الهيئة مع ربط الطرق الداخلية بالطرق الرئيسية .
- ١٤ - تلتزم الشركة بالسماح لمهندسي الجهاز بمتابعة التنفيذ وإجراء التفتيش الفني للاشتراطات البناية والترخيص الصادر للمباني وكذا التفتيش الفني واعتماد العينات الخاصة بشبكات المرافق وفقاً للمواصفات والرسومات المقدمة من الشركة المعتمدة من الهيئة وجهاز المدينة .
- ١٥ - تلتزم الشركة باعتماد رسومات ومواصفات أعمال الكهرباء من شركة توزيع الكهرباء .
- ١٦ - تلتزم الشركة بتنفيذ المشروع على قطعة الأرض طبقاً للمهل الممنوحة وبروتوكول التعاون المبرم مع الهيئة واللائحة العقارية للهيئة .
- ١٧ - تتولى الشركة على نفقتها الخاصة صيانة الأعمال الموضحة في الفقرات (١١ ، ١٢ ، ١٣) .
- ١٨ - يتم الالتزام بتوفير مواقف انتظار للسيارات بمنطقة الإسكان بمعدل سيارة / وحدة سكنية (Apartments - Villas) ، وبمعدل موقف سيارة لكل ٠٥٥ م٢ مبانٍ مغلقة بمناطق الخدمات وبالنسبة للخدمات ذات الطبيعة الخاصة يتم توفير أماكن انتظار سيارات وفقاً للمعدلات التخطيطية المعمول بها فيما لا يتعارض مع الكود المصري للجراجات .
- ١٩ - تلتزم الشركة بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاته .
- ٢٠ - تلتزم الشركة بالاشتراطات العامة الواردة بالقرار الوزاري رقم ٢٣٢ لسنة ٢٠٠٩ فيما لم يرد به نص في هذه الشروط فيما يخص منطقة القرى السياحية بمدينة دمياط الجديدة .

طرف ثانٍ

(إمضاء)

طرف أول

(إمضاء)



